

القضية : ع16-دد
تاريخ القرار: 19 سبتمبر 2008

قـرـار
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين :

العارضة : شركة " ت " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره

من جهة

المدعى عليها: الشركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بـ

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 12 ماي 2008، والمضمنة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع16-دد والتي تظلمت فيها من الممارسات المخلة بقواعد المنافسة المشروعة الصادرة عن شركة " والتمثلة في منح مشتركها امتيازات تعريفية للمكالمات الهاتفية الصادرة عن شبكة الهاتف الفار التي تنفرد باستغلالها في اتجاه شبكتها للهاتف الرقمي الجوال دون سحب تلك الامتيازات على حرفاء المدعية.

وبعد الإطلاع على جواب المدعى عليها على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 13 جوان 2008.

وبعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01-دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 وعلى جميع النصوص القانونية التي نقحتها وتممتها وخاصة القانون ع01-دد لسنة 2001 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الإطلاع على القانون ع64-دد لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار وعلى جميع النصوص المنقحة والمتممة له وخاصة القانون ع60-دد المؤرخ في 18 جويلية 2005 .

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الابحاث في القضية المحال على طرفي النزاع في 17 جويلية 2008.

وبعد التثبت من استدعاء الطرفين وفق الصيغ القانونية لجلسة يوم 19 سبتمبر 2008، وفيها حضر ممثل المدعية وتمسك بالدعوى، كما حضر ممثل المدعى عليها وتمسك بجوابه الكتابي.

اثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

من حيث الشكل:

حيث رفعت الدعوى ممن له صفة ومصلحة ووفق الصيغ التي جاء بها الفصل 67 (جديد) من مجلة الاتصالات وإتجه قبولها من الوجهة الشكلية.

من حيث الأصل:

حيث ثبت من مطروقات الملف أن المدعية تقدمت إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بعريضة ضمنها تظلمها من بعض الممارسات التمييزية والمخلة بقواعد المنافسة النزيهة التي تلجأ إليها المدعى عليها لاستقطاب أكبر عدد من المشتركين مستغلة إنفرادها باستغلال شبكة الهاتف الثابت، لتمكين مشتركها في الشبكة المذكورة من إجراء مكالمات في اتجاه مشتركها لشبكة الهاتف الجوال بتعريفات منخفضة مقارنة بالتعريفات المطبقة على المكالمات الموجهة إلى مشتركها شبكة " " .

وحيث أسست المدعية دعواها على أحكام الفصل 3 من مجلة الاتصالات والفصل 7.7 من كراس الشروط اللذين يلزمان كل مشغل شبكة عمومية للاتصالات بمعاملة كافة المستعملين على قدم المساواة ودون تمييز أو تفضيل.

وحيث أشارت المدعية إلى ماقرته الهيئة الوطنية للاتصالات من توحيد تعريفات إنهاء المكالمات التي أصبحت في حدود 100 مليم للدقيقة الواحدة وبصرف النظر عن مصدر المكالمات. وحيث طلبت المدعية إلزام المدعى عليها باعتماد نفس تعريفات التفصيل للمكالمات الصادرة عن شبكة الهاتف الثابت في اتجاه شبكتي الهاتف الرقمي الجوال.

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها نسخة من جدول التعريفات الخاص بالهاتف الثابت والمنشور على الموقع الالكتروني للمدعى عليها والذي يتضح منه أن سعر الدقيقة للمكالمات الموجهة إلى خطوط الهاتف الجوال " هو 180 مليما في حين أن سعر الدقيقة الموجهة إلى خطوط الهاتف الجوال " " 225 مليم .

وحيث أجابت المدعى عليها على الدعوى بتقريرها المؤرخ في 13 جوان 2008، بأنها بصدد إعداد مشروع تعديل تعريفي يتناول تعريفات الهاتف القار وخاصة الجزء المتعلق بالتعريفات الصادرة عن شبكة الهاتف القار في إتجاه شبكة الهاتف الجوال موضوع الخلاف، وأنها ستقوم بعرضه على الوزارة المكلفة بالاتصالات متعهدة بوضع حد للنزاع مع موفى شهر سبتمبر 2008 وطلبت طرح القضية.

وحيث أجابت العارضة أن الاحتجاج بمشروع التعديل التعريفي لا يتسم بالجدية وهو سعي من المدعى عليها لربح الوقت، وتمسكت بما جاء في عريضة دعواها مطالبة إلزام " " بتطبيق نفس تعريفات التفصيل للمكالمات الصادرة عن الهاتف القار بإتجاه شبكتي الهاتف الرقمي الجوال وذلك على حد سواء حالا ودون آجال.

وحيث أكدت المدعى عليها، في جوابها على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة بتاريخ 19 أوت 2008 أن مشروع التعديل التعريفي الذي سبق أن أشارت إليه في ردودها على وشك الانتهاء، وسيتم

عرضه على الوزير المكلف بالاتصالات قبل نهاية شهر سبتمبر وأنها إرتأت سحب جزءه المتعلق بتعريفات الهاتف القار بإتجاه الهاتف الجوال لعرضه على مصادقة الهيئة الوطنية للاتصالات.

وحيث تمسكت المدعية في ردها على تقرير ختم الابحاث بما جاء في عريضة الدعوى.

وحيث يستشف مما سبق بسطه، أن جوهر النزاع يتعلق بتوحيد تعريفات المكالمات الصادرة عن شبكة الهاتف القار في إتجاه شبكتي الهاتف الرقمي الجوال.

وحيث اتضح بالإطلاع على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني المصادق عليها من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات بمقتضى قراراتها عدد 12 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 أن تعريفات إنهاء المكالمات داخل شبكتي كل من المشغلين في انخفاض مستمر، إذ تدرج سعر الدقيقة من 123 مليم سنة 2006، ليستقر في حدود 100 مليم سنة 2008 مع إقرار مبدأ التناظر وذلك بصرف النظر عن مصدر المكالمة.

وحيث يتضح من مطروقات الملف أن تظلم العارضة من عدم سحب نفس التعريفات على مشتركها له ارتباط وثيق بتعريفات الربط البيني وخاصة المتعلقة بإنهاء المكالمات.

وحيث أقرت الهيئة في قرارات المصادقة على الربط البيني الأنف ذكرها ضرورة عكس التخفيض في تعريفات إنهاء المكالمات على تعريفات التفصيل.

وحيث أن عدم سحب " " لنفس التخفيضات التي أدرجتها خلال سنة 2005 على تعريفات المكالمات الصادرة عن شبكة الهاتف القار بإتجاه شبكتها للهاتف الرقمي الجوال على تلك الصادرة عن شبكتها للهاتف القار بإتجاه شبكة الهاتف الجوال للمنافس، بعد حصولها على موافقة الهيئة في قرارها المؤرخ في 6 أفريل 2005، يبرر بعدم تناظر تعريفات إنهاء المكالمات داخل الشبكتين، وذلك بعد رفض " " إتماد أي تخفيض في هذه التعريفات أثناء تفاوضها مع " " في إطار ما اقتضاه الفصل 7.2 من كراس الشروط الذي ينص على أن تعريفات الهاتف القار في إتجاه الهاتف الجوال تحدد من طرف مشغل شبكة الهاتف القار بعد التشاور مع المشغل الثاني وتحت إشراف الهيئة الوطنية للاتصالات.

وحيث أن تعريفات إنهاء المكالمات داخل شبكتي الهاتف الرقمي الجوال لكل من " " و " " أصبحت موحدة خلال سنة 2008 بغض النظر عن مصدر المكالمة، فإنه لم يعد هناك من مبرر يحول دون تطبيق نفس تعريفات التفصيل بالنسبة للمكالمات الصادرة عن شبكة الهاتف القار في اتجاه أي من شبكات الهاتف الرقمي الجوال المتقبلة للمكالمات.

وحيث أن ما ذهبت إليه " " في ردودها لا علاقة له بموضوع النزاع باعتبار أن مشروع التعديل التعريفي للهاتف القار الذي تعتمزم إنجازه يكتسي صبغة مستقبلية، كما أنه مرتبط بمصادقة وزارة تكنولوجيات الاتصال وبالتالي لا يمكن للهيئة أن تستند إليه.

وحيث أن ما تمسكت به المدعى عليها بعرضها على مصادقة الهيئة لتعريفات الهاتف القار باتجاه الهاتف الجوال، بعد سحبه من مشروع التعديل التعريفي المذكور لا يستجيب إلى أحكام الفصل 7.2 الذي سبق الإشارة إليه باعتبار أن الهيئة تضطلع في هذا الإطار بدور المحكم الذي يشرف على المفاوضات التي يجريها مشغل شبكة الهاتف القار مع مشغلي شبكات الهاتف الرقمي الجوال لتحديد تعريفات المكالمات المجرأة بين الشبكتين.

وحيث وبصرف النظر عن ما جاء بردود المدعى عليها فإن هذه الأخيرة أقرت ضمناً وجاهة دعوى المدعية من حيث إقرار مبدأ توحيد تعريفات المكالمات الصادرة عن شبكة الهاتف القار في إتجاه شبكتي الهاتف الرقمي الجوال واقتصررت دفوعاتها على مناقشة مقدار التعريفات المزمع تطبيقها مستقبلاً.

وحيث يتحصص من كل ما سبق الالمام بذكره أن منح " مشتركها امتيازات تعريفية للمكالمات الهاتفية الصادرة عن شبكة الهاتف القار في اتجاه شبكتها للهاتف الرقمي الجوال دون سحب تلك الامتيازات على حرفاء " يعتبر من قبيل الممارسات التمييزية والمنافية لما نص عليه الفصل 7.7 من كراس الشروط واتجه وضع حد لها وإقرار مبدأ توحيد تعريفات المكالمات الصادرة عن شبكة الهاتف القار في اتجاه شبكتي الهاتف الرقمي الجوال.

ولهذه الأسباب قررت الهيئة :

- 1- قبول الدعوى شكلا.
- 2- إلزام المدعى عليها بتطبيق نفس التعريفات على المكالمات الصادرة عن شبكة الهاتف القار في إتجاه شبكتي الهاتف الرقمي الجوال لكلا المشغلين وذلك بداية من غرة أكتوبر 2008.

و صدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

علي غضباني : رئيس الهيئة
محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئة
حسين الجويني : العضو القار بالهيئة
محمد البنقي : عضو
حسين الحبوبي : عضو
محمد سيالة : عضو